

مقال رقم 05:

الأخطاء العشر (10) في مسك دفتر الجرد

LES DIX (10) ERRURS DANS LA TENUE DU LIVRE D'INVENTAIRE

- 2 **الجزء الأول – الخطأ رقم (01)**
- 2 الخطأ الأول (01): إضافة في دفتر الجرد، حالة المخزون في N/31/12؟
- 6 **الجزء الثاني – الأخطاء رقم (02، 03، 04، 05، 06، 07)**
- 6 الخطأ الثاني (02): إضافة حالة التثبيتات في 12 ن في دفتر الجرد
- 6 الخطأ الثالث (03): إضافة جدولي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة
- 6 الخطأ الرابع (04): عدم اظهار عمود سنة ن-1 في الأصول والخصوم وحساب النتائج
- 7 الخطأ الخامس (05): لصق الميزانية وحساب النتائج للحصيلة الجبائية
- 8 الخطأ السادس (06): ملء دفتر الجرد قبل انعقاد الجمعية العامة
- 8 الخطأ السابع (07): الخلط بين "دفتر الجرد" و"دفتر الاستثمارات"
- 11 **الجزء الثالث – الأخطاء رقم (08، 09، 10)**
- 11 الخطأ الثامن (08): أخطاء في التسمية بالعربية وبالفرنسية لدفتر الجرد
- 12 الخطأ التاسع (09): عدم تغيير دفتر الجرد في حالة تغيير الصفة القانونية للشركة
- 12 الخطأ العاشر (10): لصق الكشف المالية التي تحمل عبارة "مؤقت"

المؤلف: الأستاذ توفيق رجاء أبو جابر (محافظ حسابات)

الجزء الأول – الخطأ رقم (01)

الخطأ الأول (01): إضافة في دفتر الجرد، حالة المخزون في N/31/12؟

1^{ère} erreur : Rajout de la situation des stocks au 31.12.N dans le Livre d'inventaire ?

المحاسبة المالية في الجزائر 2023

كما هو معروف حسب ما جاء به القانون التجاري⁽¹⁾، والنظام المحاسبي المالي⁽²⁾، فإن دفتر الجرد يحتوي حصريا على ما يلي:

- الميزانية (الأصول والخصوم)؛
- حساب النتائج؛

لكن من الغريب، ان الكثير من المؤسسات تقوم بإضافة "حالة المخزون في نهاية السنة situation des stock en fin d'exercice"، إلى جانب الميزانية وحساب النتائج. ووجه الغرابة، يكمن في أن دفتر الجرد وثيقة حدد محتواها المشرع، سواء من خلال القانون التجاري أو النظام المحاسبي المالي، فكيف يتم زيادة حالة المخزونات، التي لم ينص عليها القانونيين؟، وهنا نجد أنفسنا امام خرق لقاعدة "لا اجتهد مع نص" وبخاصة أن مواد القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي، واضحة في تحديد مكونات دفتر الجرد، فلما اذن الزيادة على ما شرعه المشرع في صلب الدفتر؟ ألا يعتبر هذا خرقا صارخا للقوانين؟ في اعتقادي سبب إضافة حالة المخزونات في صلب دفتر الجرد، مردها لثلاثة أمور:

أولا/ تسمية الدفتر، فالذي يظهر لي ان من رأي وجوب إضافة حالة المخزونات في دفتر الجرد، لم يحيطوا علما بالمواد التشريعية التي تطرقت لدفتر الجرد، فظنوا انه يقصد بالجرد أيضا، جرد المخزون، ومما رسم هذا الفهم لديهم.

ثانيا/ مطبوعات دفتر الجرد، كل مطبوعات دفتر الجرد التي إطلعت عليها والمستعملة من طرف معظم الشركات والمتوفرة في المكاتب (ذات الغلاف الأخضر والأرجواني)، لم تضع نماذج للكشوف المالية، الأصول - الخصوم، حساب النتائج- بل طبعت في أوراق الدفتر، الاعمدة التالية:

- رقم الترتيب
- البيان
- المرجع
- الكمية
- ثمن الوحدة
- المجموع

(كما يظهر في الصورة المرفقة):

رقم الترتيب N° d'ordre	البيان DESIGNATION	المرجع Référence	الكمية Quantité	ثمن الوحدة Prix unitaire	المجموع TOTAL
REF ART	DESIGNATION	LITR	Q.T	P.U	V. ACTUELLE
120	FER PLAT	KG	5321,04	84,31	448416,72
121	TUBE ROND NOIRE	KG	2658,99	101,16	268933,43
122	FER ROND	KG	1661,04	80,67	133996,41
123	TUBE ROND GALVANISEE	KG	2031,68	125,79	255524,28
124	TOLE FORTE	KG	1005,62	80,16	80640,55
125	VIS ABOIS	BT	200	120,94	24188,00
126	CHARNIERE INVISIBLE	PCS	2333	21,11	49249,67
127	TENDEUR FIL DE FER	PCS	493	23,85	11778,15
128	LAMPE LED 900	PCS	1000	47,05	47050,00
129	LAMPE LED 900	PCS	1000	47,05	47050,00
130	LAMPE LED RMO	PCS	100	258,80	25880,00
131	LAMPE LED 1550	PCS	1234	43,43	53550,12
132	LAMPE LED 1550	PCS	500	57,36	28680,00
133	LAMPE LED T300	PCS	500	57,36	28680,00
	TOTAL				1152386,65

سجل التقييم
Registre d'Inventaire

المادة 10: "يجب عليه أيضا أن يجري سنويا جردا ماليا لخصوم مفاوئله وأن يفتل كافة حساباته بقصد اعداد الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد".
المادة 11: "تسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفتر جرد، مع مراعاة الاحكام الخاصة بالكيان الصغيرة... تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد بالكيان".
المادة 12: "ينتهي النقل".



ثالثا/الأدوات الجبائية، تفرض بعض الأدوات الجبائية، إضافة حالة المخزون الى جانب الميزانية وحساب النتائج على المؤسسات، لإعتقادي لسببين إثنين:

أ) - كما هو معلوم، بان اهم حساب يتم استعماله، للتهرب الضريبي هو حساب المخزونات - من خلال إظهار المخزونات في الدفاتر المحاسبية، مع عدم وجودها في الواقع - **تم بيعها مثلا ولم يتم التصريح بعملية البيع -** لذا تولي الإدارة الجبائية أهمية بالغة لحساب المخزونات، وتحرص بالتالي على وجوب إظهاره مفصلا في دفتر الجرد، لتتمكن من مراقبته والتأكد من صحته ان أرادت ذلك.

ب) - جاء في دليل المراجعة guide de vérificateur نسخة 2003، ما يلي:

"دفتر الجرد، الذي تسجل فيه الميزانية وحسابات النتائج، يمكن تسجيل تفصيل المخزونات في سجل، أو على حالات منفصلة، والتي يجب ان يحتفظ بها مثل باقي الوثائق المحاسبية" انتهى النقل.

"Du livre d'inventaire sur Lequel sont transits les bilans et les comptes de résultats. Le Détail de stocks peut être porté sur un registre, au des états séparés devant être conservés au même titre que les autres documents comptable".

ولكن جاء ما هو أوضح منه في منشور للمديرية العامة للضرائب - مديرية البحث والمراجعات، رقم 22 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2014، حول رفض المحاسبة ما يلي:

2- "دفتر الجرد": هذا الدفتر تسجل فيه عمليات الجرد، والمتمثلة في اجراء جرد دقيق لعناصر الأصول وخصوم المؤسسة. ويتمثل اذن في وثيقة تسجل فيها الميزانية وجدول حسابات النتيجة. لكن في حالة، عدم اظهار المخزونات مفصلة بالقيمة والكمية في دفتر الجرد، يجب اظهارها في سجل او حالات منفصلة، والتي يجب الاحتفاظ بها مثل باقي الوثائق المحاسبية" انتهى النقل.

2- le livre d'inventaire : Ce livre enregistre les opérations d'inventaire que consistent à effaceur un recensement exhaustif des actifs et de passif de l'entreprise. Il s'agit donc d'un document sur lequel sont transcrits le bilan et le tableau des comptes de résultat. Néanmoins, dans le cas où le détail par nature des stocks en valeur et en quantité n'apparaît pas sur le livre d'inventaire, il doit être porté sur un autre registre.

يظهر من خلال ما جاء في منشور رقم 22 الصادر بتاريخ 18 فيفري 2014 السالف الذكر حول رفض المحاسبة، بمفهوم العبارة، أن تسجيل حالة المخزونات في دفتر الجرد، هو من باب الاختيار، أي يتم تسجيل حالة المخزونات في دفتر الجرد ذاته، أو في حالات منفصلة عن دفتر الجرد. **فما دام إختياري - حسب ما جاء في المنشور- فلماذا إذن تفرض بعض إدارات الضرائب، تسجيل حالة المخزونات داخل دفتر الجرد؟ حتى وإن كان الأمر إختياري، فهذا يعتبر إجتهد مع نص تشريعي - قوانين، وقد تقرر أنه لا إجتهد مع نص كما أسلفنا، وبخاصة والنصوص القانونية، فقد حددت محتوى دفتر الجرد. فرغم تفهمنا لمقصد الإدارة الجبائية والهدف من حرصها على إضافة حالة المخزونات في دفتر الجرد، وسواء كان الأمر إختياري أو إجباري، فهذا لا يسوغ زيادة تشريع، لم يرد في النصوص التشريعية. ففي إعتقادي كان على الإدارة الجبائية، القيام باقتراح نص تشريعي، بإضافة حالة المخزونات ضمن محتوى دفتر الجرد، وانتهت القضية.**

ملحوظة: تعرضت لمحتوى دفتر الجرد من جانب التحليل النظري فقط، لذا ولإجتنب أي مشاكل مع الإدارة الجبائية، التي تفرض تسجيل حالة المخزون، الانصياع لذلك، من باب سد الذرائع ودفع المفسدة قبل جلب المصلحة، وارتكاب المفسدة الصغرى لدفع المفسدة الكبرى، ومكره أخاك لا بطل، حتى يفرج ربي -إبتسامة-.

وصلى الله على البشير النذير

وكتبه توفيق رجاج أبو جابر -محافظ حسابات- في 12 محرم 1444 الموافق لـ 10 أوت 2022.

الجزء الثاني – الأخطاء رقم (02، 03، 04، 05، 06، 07)

الخطأ الثاني (02): إضافة حالة التثبيتات في 12 ن في دفتر الجرد

2^{ème} erreur : Rajout de la situation des immobilisations au 31.12.N dans le livre d'inventaire

هناك من يقوم بإدراج "حالة التثبيتات situation des immobilisations" دفتر الجرد، بسبب نتيجة الفهم الخاطئ من المقصود بالجرد، حيث يظنه جرد التثبيتات، بما "أن الحكم على الشيء فرع من تصوره" كما هو مقرر. وهذا الفهم مجانب للصواب، سببه عدم دراية أصحابه، بمواد القانون التجاري والمحاسبي، التي حصرت محتوى دفتر الجرد، في الميزانية (أصول وخصوم)، وحساب النتائج.

الخطأ الثالث (03): إضافة جدول سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة

3^{ème} erreur : Rajout du T.F.T et tableau de variation des capitaux propres

الذي يطلع على دفاتر الجرد، التي إحتوت على جدول سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، قد يظن أن النظام المحاسبي المالي، قد نص على إضافة الجدولين السابقين في دفتر الجرد، الى جانب الميزانية وحساب النتائج، والأمر ليس كذلك، فقد اقتصر قانون 07.11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الصادر في 25 نوفمبر 2007 في مادته 20، على الميزانية وحساب النتائج⁽³⁾، متناغما مع ما جاءت به المادة 10 من القانون التجاري⁽⁴⁾.

الخطأ الرابع (04): عدم اظهار عمود سنة ن-1 في الأصول والخصوم وحساب النتائج

4^{ème} erreur : Absence des données de L'exercice n-1

هناك من لا يُظهر في الأصول والخصوم وحساب النتائج في دفتر الجرد، معطيات السنة ن-1، ويكتفي بالمعطيات المالية لسنة ن، رغم أن المستجدات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، فيما يخص الكشف المالية، هي إضافة المعطيات السنة المالية للسنة السابقة، باعتبار أن من خصائص المعلومة المالية، اشتمالها على خاصية "المقارنة".

ولعل سبب ذلك، أن الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (2010)، لا تظهر فيها إلا المعطيات المالية لسنة ن، فتم مواصلة ملأ دفتر الجرد بنفس النهج.

الخطأ الخامس (05): لصق الميزانية وحساب النتائج للحصيلة الجبائية

5^{ème} erreur : collage du bilan et CR de la laisse fiscale

هناك من يقوم بلصق الميزانية وحساب النتائج الواردتين في الحصيلة الجبائية في دفتر الجرد، وهذا خطأ باعتبار أن هاته الميزانية وكذا حساب النتائج تم تصميمها من طرف الإدارة الجبائية، لأغراض مراقبة ومراجعة المعلومات المالية، مع مختلف الضرائب والرسوم المصرح بها.

³ المادة 10: "يجب عليه أيضا أن يجري سنويا جردا لعناصر أصول وخصوم مقاولته وأن يقلل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج وتنسخ بعد ذلك هذه الميزانية حساب النتائج في دفتر الجرد". انتهى النقل.

⁴ المادة 20: "تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا، ودفتر جرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة. تنقل في دفتر الجرد الميزانية وحساب النتائج الخاصان بالكيان". انتهى النقل.

وليس الإشكال في تفصيل حساب الخدمات، فهذا لا يضر (5)، بل الإشكال في نموذج حساب النتائج خصوصا، والذي يختلف عن نموذج حساب النتائج الذي جاء به قرار 26 جويلية 2008 (انظر الصورة):

مقارنة بين حساب النتائج حسب قرار 26.07.2008 وحسب الحصيلة الجبائية

26

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 19

28 Rabie El Aouel 1430
25 mars 2009

COMPTES DE RESULTATS (Par nature)			
Période du	au	NOTE	N
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en-cours			
Produits financiers			
Charges financières			
VI- RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE		NIF
Designation de l'entreprise		
Activité		
Adresse		
Autres produits opérationnels		
Autres charges opérationnelles		
Dotations aux amortissements		
Provision		
Pertes de valeur		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		
V-Resultat opérationnel		
Produits financiers		
Charges financières		
VI-Resultat financier		
VII-Resultat ordinaire (V+VI)		
Eléments extraordinaires (produits) (*)		
Eléments extraordinaires (charges) (*)		
VIII-Resultat extraordinaire		
Impôts exigibles sur résultats		
Impôts différés (variations) sur résultats		
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		

فمعظم معدي ومستعملي الكشوف المالية، لم ينتبهوا لإختلاف النموذجين، حيث لا يظهر عنصر "مجموع الأعباء" وكذا "مجموع الأعباء"، إلى جانب أن ترتيب الضرائب الواجب دفعها وتغيير الضريبة المؤجلة، حيث وضعت بعد نتيجة الأعباء غير عادية في حساب النتائج المنضمين في الحصيلة الجانبيه، بينما نجد أن الضرائب الواجب دفعها وتغيير الضريبة المؤجلة، قد تم ترتيبها مباشرة بعد النتيجة العادية قبل الضريبة، حسب نموذج قرار

2008-07-26

IMPRIMERIE DESTINEE AU CONTRIBUABLE

Designation de l'entreprise :
Activité :
Adresse :

Autres produits opérationnels	
Autres charges opérationnelles	
Dotations aux amortissements	
Provision	
Pertes de valeur	
Reprise sur pertes de valeur et provisions	
V-Resultat opérationnel	
Produits financiers	
Charges financières	
VI-Resultat financier	
VII-Resultat ordinaire (V+VI)	
Eléments extraordinaires (produits) (*)	
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	
VIII-Resultat extraordinaire	
Impôts exigibles sur résultats	
Impôts différés (variations) sur résultats	
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	

الاختلاف

فمعظم معدي ومستعملي الكشوف المالية، لم ينتبهوا لإختلاف النموذجين، حيث لا يظهر عنصر "مجموع الأعباء" وكذا "مجموع الأعباء"، إلى جانب أن ترتيب الضرائب الواجب دفعها وتغيير الضريبة المؤجلة، حيث وضعت بعد نتيجة الأعباء غير عادية في حساب النتائج المنضم في الحصيلة الجبائية، بينما نجد أن الضرائب الواجب دفعها وتغيير الضريبة المؤجلة، قد تم ترتيبها مباشرة بعد النتيجة العادية قبل الضريبة، حسب نموذج قرار 2008-07-26.

فالمقصود بالميزانية وحساب النتائج، اللذان نص عليهما القانون المحاسبي، وليس نموذج الإدارة الجبائية المتضمن في الحصيلة الجبائية السنوية، الى جانب أن حساب النتائج حسب الحصيلة الجبائية، يحتوي على صفحتين عوض صفحة واحدة.

الخطأ السادس (06): ملء دفتر الجرد قبل انعقاد الجمعية العامة

6ème erreur : Renseignement du livre d'inventaire, avant la tenue de L'AGO

بعد إقفال الحسابات من طرف مجلس الإدارة، يقوم بعض المحاسبين بملء دفتر الجرد، قبل انعقاد الجمعية العامة - وهناك من يقوم بذلك مباشرة بعد التصريح السنوي بالضريبة على الأرباح السنوية ودفع الحصيلة الجبائية ... مع العلم، أن الجمعية العامة التي تصادق على الحسابات الاجتماعية، لها كل الصلاحيات لتطلب من مجلس الإدارة، ادخال تعديلات محاسبية على الحسابات السنوية، وإعادة اقفال الحسابات الاجتماعية (مثلا في حالة عدم المصادقة على الحسابات الاجتماعية من طرف محافظ الحسابات، نتيجة عدم تسجيل مؤونة معتبرة، فتطلب الجمعية العامة اضافتها محاسبيا، وإعادة اقفال الحسابات الاجتماعية المعدلة من طرف مجلس الإدارة).

5 " تشكل هذه الكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم (إحداث فصول جديدة أو فصول فرعية، أو حذف فصول غير هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي الكشوف المالية)". انتهى النقل، الفصل السابع من قرار 26 جويلية 2008 المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

لذا يجب التأني وعدم التسرع في ملأ دفتر الجرد، الى ما ابعد انعقاد الجمعية العامة، والتي تصادق على الحسابات الاجتماعية، لتقادي إشكالية كيفية تصحيح الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد. وبخاصة انه يمنع تغيير الأرقام او شطبها او النقل الى الهامش⁽⁶⁾

وصلى الله على البشير النذير

وكتبه توفيق رجاح أبو جابر - محافظ حسابات- في 15 محرم 1444 الموافق لـ 13 اوت 2022

الخطأ السابع (07): الخلط بين "دفتر الجرد" و"دفتر الاستثمارات"

7^{ème} erreur : confusion entre "livre d'inventaire" et "registre des investissements"

يخلط البعض دفتر بين "دفتر الجرد" "livre d'inventaire" ودفتر الاستثمارات "registre d'investissement"، فدفتر الجرد، دفتر قانوني "نصت عليه مراجعة قانونية، والمتمثلة في القانون التجاري، وقانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المتضمن النظام المحاسبي المالي، وهو الزامي لكل من يجب عليه مسك محاسبة، وممضي من طرف رئيس المحكمة، والمتكون من الميزانية -أصول- وجداول النتائج. أما "دفتر الاستثمارات" فهو خاص بالهيئات والمؤسسات التابعة لأمالك الدولة فقط، جاء به القرار المؤرخ في 21 جويلية 1987، والذي "يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات"، وهذا تطبيقا للمادة 33 من المرسوم الرئاسي رقم 87-135 الصادر في جوان 1987 المتعلق بجرّد الأمالك الوطنية⁽⁷⁾، كما جاء شرحه ذلك في المادة الأولى من القرار. والهدف منه، متابعة وتسجيل التثبيات، مع كل المعلومات التفصيلية، ويكون موقعا فقط من طرف "رئيسي المصلحة"⁽⁸⁾ (والظاهر انه يقصد به المكلف بمتابعة التثبيات). ولقد ارفق مع القرار، صورة نموذجية لمحتوى سجل التثبيات (أنظر الصورة).

قرار مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات.

جرّد المنقولات

رقم التسجيل	تاريخ التثبيات بالتسجيل	تعيين الشيء المجرد	مصدره	قيمه	تخصيصه	خروجه	ملاحظات
-------------	-------------------------	--------------------	-------	------	--------	-------	---------

المادة 11 من القانون التجاري "بمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد، حسب التاريخ وبدون ترك أي بياض أو تغير من أي نوع كان أو نقل الى الهامش". انتهى النقل

Arrêté du 21 juillet 1987 fixant le modèle type du registre d'inventaire d'objets mobiliers.

REGISTRE D'INVENTAIRE D'OBJETS MOBILIERS (APPELÉ GÉNÉRALEMENT: REGISTRE DES INVESTISSEMENTS)

المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 87-135 الصادر في جوان 1987 المتعلق بجرّد الأمالك الوطنية:

"يحدد هذا المرسوم للدولة والجماعات المحلية، في اطار إعداد الجرد العام للأمالك الوطنية، الاشكال، والشروط والكنيات المتعلقة بصياغة جرد الأموال الثابتة والأموال المتحركة والعقارية، السابعة للمقاولات والمؤسسات والهيئات العمومية والوحدات الفلاحية في القطاع العمومي المسير على الشكل التجاري وكذلك الأمالك العقارية والمنقولة التابعة لمنشآت والمصالح والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما يحدد كينيات ضبط هذا الجرد باستقرار وجمع معلوماته وفحص مجروداته". انتهى النقل

جاءت عبارة "رئيس مصلحة" "chef de service"، وهكذا مجردة من القرار دون تحديد من المقصود برئيس المصلحة؟، وقد تقرر انه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

الخلاصة: سجل التثبيات تم النص عليه، في إطار الجرد العام للأمالك الوطنية domaine national، فهو يخص الهيئات والمؤسسات التابعة لأمالك الدولة، وليس شركات الأموال، سواء شركات عمومية اقتصادية. كما يجدر التنبيه بهاته المناسبة، بانه لا مانع من مسك سجل التثبيات من طرف الشركات الغير تابعة للأمالك الوطنية **كما هو الحال من معظمها**، إذا كانت الإجراءات الداخلية تنص عليه ولكن باعتبار عدم مسكه من طرف هاته الأخيرة، بمثابة مخالفة **يقوم بعض زملاء المهنة** بتسجيل تحفظ في حالة عدم مسكه في الشركات الغير معنية، بناء على وروده في القرار السالف الذكر فهذا خطأ بلا شك.

وصلى الله على البشير النذير.

وكتبه توفيق رجاح أبو جابر **محافظ حسابات** - سطيف في 05 صفر 1444. الموافق لـ 01 سبتمبر 2022.

لتحميل القرار المؤرخ في 21 جويلية 1987، والذي يضبط المنوال النموذجي لسجل لجرد المنقولات، والمرسوم الرئاسي رقم 87-135 الصادر في جوان 1987 المتعلق بجرد الأمالك الوطنية **(بالعربية والفرنسية):**
<https://www.mediafire.com/file/o7v4mwy2ma17214/Arrêté+du+2107.1987+sur+registre+di+investissement+et+décret+87135+sur+l'inventaire+des+biens+domaine+national.rar/file>

الجزء الثالث – الأخطاء رقم (08، 09، 10)

الخطأ الثامن (08): أخطاء في التسمية بالعربية وبالفرنسية لدفتر الجرد

8^{ème} erreur : Erreur d'application du livre d'inventaire en arabe et en français

التسمية الرسمية لدفتر الجرد، كما جاءت في النصوص التشريعية - القانون التجاري وقانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، باللغتين العربية والفرنسية، هي "دفتر الجرد **Livre d'inventaire**"، ولكن عدة تسميات أخرى، كانت سببا في الخلط بين دفتر الجرد وغيره من الدفاتر، حيث نجد مكتوب على بعض المطبوعات من الدفتر "سجل التقويم **Registre d'inventaire**" (وهو المكتوب على المطبوع منه، سواء المطبوع منه ذو الغلاف الأخضر أو الغلاف الأزرق). فتغيير التسمية، بخاصة في اللغة الفرنسية، أحدث خلط بينه وبين دفتر الاستثمارات، لذا وجب التقيد بالتسمية الرسمية.



الخطأ التاسع (09): عدم تغيير دفتر الجرد في حالة تغيير الصفة القانونية للشركة
9ème Erreur : Le Non changement du livre d'inventaire malgré le changement de la forme juridique de L'entreprise

يلاحظ أيضا في حالة تغيير صفة الشركة من EURL إلى SARL، أي في حالة انتقال "الوحدة **unité**" إلى شركة تابعة، أي تغيير في حالة تكوين شركة أخرى، نتيجة قيامها بامتصاص شركات أخرى مع حدوث تغيير في تسمية الشركة (كما حدث في إعادة هيكلة الشركات الاقتصادية العمومية في سنة 2016)، عدم القيام باستحداث دفتر جرد جديد والإبقاء على الدفتر القديم، مع القيام بتسجيل المعطيات المالية للشركة الجديدة في دفتر الجرد القديم...! فكان الواجب في هاته الحالات، مسك دفتر جرد جديد.

الخطأ العاشر (10): لصق الكشوف المالية التي تحمل عبارة "موقت"
10ème Erreur : Coller les états financiers comportant la mention *provisoire*
 لم ينتبه الكثير الى ما هو مكتوب على الكشوف المالية، قبل اقفال الحسابات السنوية، وبعد اقفالها. (انظر الصورة):

EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) - copie provisoire

ACTIF	NOTE	PAGE /* MER	2021		2020
			Amortissements	Provisions et pertes de	Net
				Net	Net

قبل الإقفال
الرسمي للحسابات

حيث أن الكشف المالي، قبل اقفال الحسابات السنوية، تحمل عبارة "provisoire مؤقت"، في حيث يلحظ أن هاته العبارة، قد حُذفت أو استبدلت بعبارة "définitif نهائي" عند مطالعة أو طبع الكشف المالي "بعد اقفال" الحسابات السنوية.

وهذا الأمر، ليس من إجتهد أصحاب برامج المحاسبة، بل هو منصوص عليه في المادة 16 من المرسوم التنفيذي 09-11 المؤرخ في 07 ابريل 2009، المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي (أنظر الصورة):

مراسيم تنظيمية

Décret exécutif n° 09-110 du 11 Rabie Ethani 1430 correspondant au 7 avril 2009 fixant les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen de systèmes informatiques.

مرسوم تنفيذي رقم 09 - 110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 7 أبريل سنة 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي.

المادة 16: يجب أن يظهر كل كشف ينتجه البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المعلومات الخاصة بالبيان والكشف وقام مع طبعه في قسم محاسبة، فقبل اقفال النهائي للحسابات السنوية، تظهر عبارة "مؤقت" على الكشف المالي وبعد اقفال الرسمي لهاته الحسابات، فإننا نلاحظ غياب هاته العبارة، أو أنه تم استبدالها بنهاية بعبارة "نهائي".

Art. 16. — Tout état produit par le logiciel de comptabilité doit retracer les informations d'identification de l'entité, de l'état, de sa date d'édition, de son numéro de mention qu'il correspond à une édition provisoire ou définitive.

فنتيجة عدم الانتباه لهاته المعلومة، فإن الذين يقومون بلصق الكشف المالية المطبوعة، في دفتر الجرد يلصقون الكشف المالية التي تحمل عبارة "مؤقت"، وهذا خطأ فادح، لأنه يشعر المطلع على هاته الكشف المالية انها ليست نهائية، وبالتالي لا يستطيع الوثوق في مصداقيتها، بخاصة في حالة الاحتكام لما جاء فيها من طرف المحكمة او غيرها.

لذا وجب عدم لصق الكشف المالية في دفتر الجرد، إلا بعد الاقفال الرسمي للحسابات السنوية ولانتباه لعدم وجود عبارة "نهائي".

تنبيهات: سوف يتلقف هاته المعلومات محافظي الحسابات والمدققين الداخليين فخذو حذركم أيها المحاسبين، فقد اعذر من أنذر -ابتنسامة- (انا خاطي لا أستطيع كتم العلم فلا تلموني -ابتنسامة-).

وكتبه توفيق رجاح -أبو جابر محافظ حسابات- سطيف، 26 صفر 1444 الموافق لـ 22 سبتمبر 2022.

- تاريخ نشر الملف الأصلي، الذي يحتوي على كل الأخطاء العشر في مسك دفتر الجرد في ملف واحد: 24/09/2022.
- رابط الملف الأصلي:

https://www.mediafire.com/file/87e0rsvk2zhu51y/%25D9%2583%25D9%2584_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D8%25AE%25D8%25B7%25D8%25A7%25D8%25A1_%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D8%25B4%25D8%25B1_%25D9%2580_%25D9%2581%25D9%258A_%25D9%2585%25D9%2584%25D9%2581_%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25AD%25D8%25AF.pdf/file?fbclid=IwAR0i86kPGV0K0tkCr-eSfrLG8jaRhGfdd0HKt40PcRU2wmhitr3vt02A7rl